رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 7 / 5 / 2023
تاريخ قبول البحث 31 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014: الواقع والتحديات

Security policies in Iraq after 2014: reality and challenges

م.م. أماني محمد صبري
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Amani Mohamed Sabry
University of Baghdad /Collage of Political Sciences

أ.م.د. علي دريول محمد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Ali Driul Muhammad
University of Baghdad /Collage of Political

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

شكل عام 2014 انعطاف مرحلة مهمة في تحدي الأمن العراقي منذ الهجمة الإرهابية الشرسة التي تعرض لها العراق في (9 – حزيران)، ودخول ما يعرف بتنظيم (داعش) مدينة الموصل، سرعان ما امتدت عملياته الإرهابية في الأجزاء الشمالية والغربية من العراق، ليسيطر التنظيم الإرهابي على نحو (60%) من مساحة العراق، ما شكل تهديدًا حقيقيا للأمن الوطني تطلب تغيرًا شاملًا للخطط العسكرية والأمنية وإعادة النظر في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي. ولم يكن تنظيم (داعش) بمستوى القوة التي أدت إلى انهيار المنظومة العسكرية والأمنية، وانسحابها أمام ثلة من العناصر الإرهابية المسلحة، بقدر ما كان للخلافات السياسية والحزبية العراقية وتخندقها في ولاءات طائفية وارتمائها في أحضان قوى إقليمية أثر في ذلك، فقد شكلت الخلافات السياسية والمحاصصة الطائفية والتدخلات الإقليمية دورًا كبيرًا في التأثير على الأمن الوطني العراقي كاد به الأمر أن ينهار بشكل كامل لولا صحوة الوعي السياسي لدى العراقيين واستجابتهم السريعة للتوحد في صف واحد ومحاربة تنظيم (داعش) تحت راية العراق، وباسم الوطن الواحد، وإفشال المخطط الدولي والإقليمي في تقسيم العراق وفقًا لأجندات طائفية وحزبية ضيقة.

الكلمات المفتاحية:"السياسات العامة"،"السياسات الامنية"،"المحاصصة"،"التدخلات الاقليمية"،"الإرهاب"

Abstract

The year (2014) represented an important turning point in the challenge of Iraqi security since the fierce terrorist attack on Iraq on (9-June), and the entry of what is known as (ISIS) the city of Mosul. The terrorist organization covers about (60%) of the area of Iraq, which constituted a real threat to national security. It required a comprehensive change of military and security plans and a review of the Iraqi national security strategy. ISIS was not at the level of strength that led to the collapse of the military and security system, and its withdrawal in front of a group of armed terrorist elements, as much as the Iraqi political and partisan differences, its entrenchment in sectarian loyalties, and its throwing into the arms of regional powers had an impact on that, as political differences and sectarian quotas shaped Regional interventions played a major role in influencing Iraqi national security, and it would have collapsed completely had it not been for the awakening of Iraqi political awareness and their quick response to unite in one row and fight ISIS under the banner of Iraq, in the name of the one homeland, and the failure of the international and regional plan to divide Iraq according to narrow sectarian and partisan agendas.

Keywords: "Public policies," "security policies," "quotas," "regional interventions," "terrorism"

المقدمة

في كل دول العالم وعبر التاريخ ارتبط كيان الدولة بوظيفة الأمن منذ نشوئها، لدرجة أصبح من البديهيات في علم السياسية أن وظيفة الدولة الأولى كانت الحماية وعلى اختلاف التجارب بالنسبة إلى كل دولة إلا أن الأمر ارتبط بالجانب العسكري بشكل مطلق ضمن هذه الفكرة الأولية، فاعتمدت الدول على قوتها العسكرية في بقائها وقدرتها على الحماية والأمن. الأمر الذي يتطلب توفير موارد لبناء جيش قوي بالإضافة إلى وجود الأفراد القائمين على الأمر، وتطورت وظائف الدولة عبر التاريخ، وتطور مفهومه عبر وظائف الدولة ذاتها، لارتباطهما ببعض، وامتد مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى لا تقتصر على البعد العسكري، لتنصهر في هدف واحد هو: الأمن الوطني؛ إذ تضافرت عدة عوامل قادت إلى تجاوز الفكرة الأولى من منظوره العسكري وحسب، مما دعا الباحثين إلى تكوين رؤية شاملة للمفهوم، تقوم على أساس من أربعة أركان هي: السياسة، والثقافة الاجتماعية، والاقتصاد، والركن العسكري، والتي ترتبط مع بعضهم البعض، وكلما ازدادت قدرة النظام السياسي في دولة ما على استثمار الموارد المتاحة في هذه الجوانب مجتمعة وخاصة العامل الاجتماعي وتوظيف مخرجاتها في مجرى واحد، زادت قدرته على الوصول بها إلى مستوى أعلى من القدرة على حفظ الأمن الوطني، وإن الأمن العراقي هو تحصيل حاصل أو حاصل جمع الأمن من العنف، والأمن من السياسة، والأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبمجرد المرور على هذه الأبعاد يمكننا أن نتعرف على حجم الخطر الذي يهدد الأمن الوطني للبلاد بعد عام (2014)، فالعراق يعاني من مشكلات أمنية وسياسية، واقتصادية واجتماعية، بمعنى أن الأمن العراقي ليس بحالة جيدة وهو ينذر بالخطر؛من هنا جاءت أهمية البحث.

وتكمن مشكلة البحث لقد أدت عوامل عديدة إلى زعزعة المنظومة الأمنية، فلم يكن تنظيم داعش بمستوى القوة التي أدت إلى ذلك، بقدر ما كان للخلافات السياسية والحزبية العراقية وتخندقها في ولاءات طائفية وإقليمية أثر في ذلك، فقد شكلت الخلافات السياسية والمحاصصة الطائفية والتدخلات الإقليمية دورًا كبيرًا في التأثير على الأمن في العراق.

ويفترض البحث أنّ العام 2014 شكل انعطاف مرحلة مهمة في تحدي الأمن العراقي منذ الهجمة الإرهابية الشرسة التي تعرض لها العراق في (9 حزيران 2014)، ودخول ما يعرف بتنظيم "داعش" الإرهابي مدينة الموصل، والذي امتدت عملياته الإرهابية في الأجزاء الشمالية والغربية من

العراق، ليسيطر التنظيم الإرهابي على أراض شاسعة من مساحة العراق، الأمر الذي شكل تهديدًا حقيقيًا للسياسات الأمنية في العراق مما تطلب تغيرًا شاملًا للخطط العسكرية والأمنية وإعادة النظر في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

ولغرض التحقق من فرضية البحث فقد تمّ الاعتماد على منهج التحليل النظمي.

وقد تكونت هيكلية البحث من مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المبحث الاول تحت عنوان السياسات الامنية في العراق بعد عام 2014، أمّا المبحث الثاني فتناول تحديات المؤسسات الامنية في العراق بعد العام 2014.

المبحث الأول: السياسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

بالرغم من الانتصارات التي تم تحقيقها في المجال الأمني العراقي سواء بالسيطرة على العمليات الإرهابية في الداخل أو بالتغلب على التنظيم الإرهابي الذي استهدف معظم الأراضي العراقية (تنظيم داعش)، إلا أنها لم تمثل المرحلة النهائية في التغلب على الإرهاب وتحقيق السياسة الأمنية بشكل كامل، إذ دخل العراق وضعًا أمنيًا جديدًا متمثلا في تنظيف المناطق المحررة من الأوكار الإرهابية لـ (داعش)، والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة والمساعدة على عودة الأهالي إلى مناطقهم، والعمل على ضمان عدم عودة التنظيم والإرهاب بصورة عامة مرة أخرى، لذا قسم المبحث على الآتي:

المطلب الأول: آليات إدارة الأمن في العراق

تلجأ الدول إلى جملة من الآليات في سبيل تحقيق وإدارة العملية الأمنية تختلف هذه الآليات من دولة إلى أخرى تبعًا لحجم الخطر والموقف والإمكانيات المادية والمعنوية، وإن اتباع قاعدة عامة في استراتيجية الأمن العراقي يجب أن تتضمن عدة مبادئ ابتداءً من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية وصولًا إلى تحقيق الأمن في العراق، فالأهداف الاستراتيجية التي يجب أن ترتكز على ضمان الاستقرار باحتواء التهديدات العسكرية التي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب وقطع الإمدادات الخارجية عنها، فالتخطيط الدقيق للأمن القومي يجب أن لا يهمل دور المواطن في دعم الخطط التي ستوفر المناعة له بما يجعله قادرًا على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية[1]، فالأمن الداخلي للعراق مرتبط بالخارج ويجب الانتباه إلى ضرورة إيجاد بيئة إقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السلمية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة[2].

تختلف مصادر تحقيق الأمن، والدولة هي من تقوم بهذه المهمة وهو ما تستخدمه من آليات وإجراءات لمواجهة الأحداث المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هذه الوسائل أجهزة الأمن والاستخبارات

وهي الوسائل الرئيسة التي يعتمد عليها القادة السياسيون في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن العراقي ووضع الأسس والسياسات والتسلح المناسب للجهاز الأمني، والمؤسسة العسكرية، تتناسب واحتياجات العراق كدولة، وليس مع احتياجات الحكومة لاستمرارها أو توسيع مدى سيطرتها على العراقيين، مثل إلغاء المحاصصة[3]، فإن إلغاء العمل بهذا النظام يتيح الفرصة للحكومة بأن تستقر أمنيًا عن طريق وجود نظام منسجم مع نفسه، فالسياسات الأمنية التي يتم طرحها لا تُبنى على أساس مصلحة المذاهب والقوميات وبذلك تتحقق المصلحة العامة[4].

كما يحتاج تعزيز الأمن في العراق إلى جملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الأمن بصورة عامة، مما تجعل القوى السياسية أمام خيارين: أما أن تطبق الدستور بحذافيره ومنها الفيدرالية ومجلس الاتحاد، والذي يسهم في تحسين أداء السلطة التشريعية عبر مجلس الاتحاد ويزيد من ثقة المواطن بها ويذهب للانتخاب، ويستطيع كل إقليم أن يدبر أمره عبر الفيدرالية. إذ إن الفيدرالية تعد من الحلول الناجحة لبعض المشكلات التي تعاني منها دول العالم وخاصة تلك التي تخرج من حروب وفتن طائفية ومذهبية كونها تقلل من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة التي هي بالأساس دولة تعاني من الظروف المحيطة بها، فتسمح لسكان المنطقة بأن يدبروا أمور مناطقهم وفق احتياجاتهم التي هم أعرف بها، وترك هوية الدولة وسيادتها لسلطة اتحادية متفق عليها .

أما مجلس الاتحاد فإن علاقته بالأمن الوطني هو أن هذا المجلس سوف يزيد من قوة الأداء السياسي لأعضاء البرلمان وسوف يكون بمثابة المراقب لهم، كونه يتألف من أعضاء كبار في السن لهم تجربة طويلة في العمل، وهم في الغالب لا يحتاجون إلى المحاصصة أو الاتفاقات السياسية وذلك لكبر سنهم ولكونهم يمثلون أقاليمهم، وليس مذاهبهم أو قومياتهم كما أن هدف المجلس سيكون بقاء العراق موحدا، أي أنه سيكون صمام أمان لوضع سياسات عامة شاملة، ليس فيها قدر من العنصرية، وإذا ما امتلك وسيلة التحقيق والرقابة على الأداء الحكومي فإنه سيضمن استقرارًا سياسيًا كبيرًا جدًا في العراق.

وللجهة السياسة الدور في زعزعة الاستقرار بكافة مفاصله الاقتصادي والأمني والاجتماعي، والتي بدورها تؤثر في استقرار الأمن في العراق. يتفق أغلب الساسة في العراق حتى أولئك المستفيدون من ظاهرة المحاصصة وامتيازاتها على أنها هي الأساس في الكثير من المشكلات التي تعاني منها البلاد وتؤثر سلبًا في الأمن الوطني، وعليه فمن الضروري أن يتم التراجع عن هذه القاعدة لصالح الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على أساس من يحصل على نسبة معينة من أصوات الناخبين يحق له أن يمثلهم ويقودهم لفترة معينة من الزمن[5].

والتوافق السياسي وتنفيذ السياسات العامة والقرارات الحكومية وزرع الثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها تجعل من المواطن بأن يكون شعوره أن أموال البلاد لم تبدد أو تضيع هدرًا، فالنظام السياسي هو وليد بيئته ويوثر في الأمن ويؤثر به سواء بالسلب أو الإيجاب، بالتالي فإن إصلاح النظام السياسي هو سبيل لإصلاح النظام الأمني في العراق [6].

كما أن ظهور قوى سياسية جديدة تعتمد على البرامج السياسية يعد حالة ضرورية تصب في صالح الأمن العراقي؛ لأنه يعني طرح برامج سياسية جديدة ليس لها علاقة بالمذاهب أو القومية من جانب، ويعني ترسيخ قواعد الديمقراطية الحقيقة التي تستند إلى نتائج الانتخابات بدلًا من الركون إلى الديمقراطية التوافقية أو الاتفاقات الجانبية بين هذا المكون السياسي وذاك من جانب آخر.

وبالإشارة إلى الآليات الاقتصادية وعند الرجوع إلى تاريخ دول العالم نجد أن الدول المستقرة هي التي تتمتع باقتصاد قوي وفعال ومصادر دخل متنوعة بحيث تقي نفسها من التقلبات، أما العراق فيعتمد على مصدر واحد للتمويل وهو النفط؛ لذا نراه معرضًا لخطر الاستقرار الأمني[7]، فإذا ما أصابه الضرر أصيب بالشلل وعجز عن تمويل مؤسسات وتنفيذ سياساته وخططه الأمنية[8].

ومن الجدير بالذكر: أن المحافظة على الانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات السلمية وعدم التمسك بها يساعد في تعزيز الأمن في العراقي. وإن ترسيخ الأمن في البلاد يتطلب توفير البيئة الملائمة لتعزيز الأمن وتهيئة مستلزمات حفظه، وهذا يتم عن طريق تطبيق الدستور بشكل عادل، والأهم تصحيح مسار القضاء ليكون أكثر مهنية وإبعاده عن السياسة، وبناء جهاز أمنى مهني، وإبعاده عن التحزبات، ورفع معدل التنوع الحقيقي في التشكيلات الأمنية، وإنهاء المظاهر المسلحة ولأي سبب كان، وحصر القوة والسلاح وأعمال العنف المشروع بيد الدولة فقط.

المطلب الثاني: نتائج السياسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

لقد واجهت السياسة الأمنية في العراق تحديات كبيرة، فلم يتوقف الأمر على هزيمة تنظيم (داعش) الإرهابي، فالحكومة العراقية واجهت أمرين غاية في الأهمية، الأول يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة ،الهدف الذي أعلنه بوضوح رئيس مجلس الوزراء في برنامجه الحكومي، والثاني يتمثل في مواجهة خطر عودة تنظيم (داعش) الإرهابي، فكان التحدي الأبرز هو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد التي تتنافس فيما بينها، فالمهمة الرئيسية هي ضبط حركات الفواعل غير الحكومية والذين باتوا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودورًا سياسيًا وأمنيًا منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير[9] فالاستقرار الحقيقي يتحقق في فرض السلطة في العراق خاصة بعد التحرر من (داعش) أصبح العراق مثقلا بوجود وحدات شبه عسكرية

مختلفة، وهذا بدوره يعود إلى ضعف في جيشه النظامي[10]، لا سيَّما بعد تفكيك الجيش العراقي ثم تم إعادة بنائه بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) كجزء من عملية إزالة إرث النظام السابق، فكان لا بُدَّ من إعادة بناء الجيش بعد انهياره في وجه تنظيم (داعش)[11].

فبالرغم من إعلان نهاية تنظيم (داعش) التي كانت تستحوذ على مساحات واسعة من العراق إلا أنها ليست نهاية الحرب والتطرف وتحقيق الاستقرار في العراق، فعلى الرغم من الانتصارات الكبرى التي حققتها الأجهزة الأمنية مقابل الخسائر البشرية والمادية الكبيرة وخاصة في المدن المحررة إلا أن هناك تحديات كبرى واجهت الاستقرار في هذه المناطق، فبعد انهيار التنظيم وبدء معارك التحرر وحتى نهاية العام (2017) بإعلان هزيمة (داعش) الإرهابي في العراق كاملًا جاءت المهمة الجديدة ألا وهي كيفية دمج تلك الكتلة البشرية التي قاتلت (داعش) وبالتحديد عناصر قوات الحشد الشعبي الذين تطوعوا للقتال بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية[12] دخل العراق وضعًا أمنيًا جديدًا مغايرًا بعد تحرير المدن والقضاء على تنظيم (داعش)، ولكن على الرغم من خسارة التنظيم مراكز ثقله من أسلحة وقيادات من الصف الأول إذ قتل أكثر من (43) قياديًا من أصل (44)، ورغم فقدانه (65%) من قواته الناعمة كالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي كان يستخدمها في التجنيد إلا أنه لا يزال يشكل تهديدًا خطيرًا على أمن العراق وخصوصًا في المناطق المحررة ويعود ذلك إلى[13]:

1. تحول التنظيم إلى منظمة سرية تتوزع على شكل خلايا في مناطق جنوب غرب الموصل وشمال مدينتي راوة وهيت وصولًا إلى جنوب البعاج وفي سلسلة تلال حمرين ومناطق شرق تكريت وجنوب غرب كركوك وشمال ديالى.
2. إعادة هيكلية تنظيمه في (أغسطس – 2018) بعد أن أدرك أنه في الطريق إلى خسارة كامل الجغرافية التي كان يسيطر عليها، وليتلاءم الهيكل التنظيمي الجديد مع الاستراتيجية التي سوف يتبعها في المرحلة القادمة أي ما بعد التمكين.
3. أصبحت المرحلة المقبلة مرحلة حرب العصابات يعتمد فيها على الخلايا النائمة التي تكون خليطا من (عناصر نشطة وعناصر خاملة) ومن الممكن أن يتحولوا في ظروف إلى عناصر نشطة.
4. على الرغم من تجفيف مصادر تمويل الإرهاب إلا أن التنظيم يمتلك أموالا باستطاعته تدويرها داخل العراق .
5. عدم حسم ملفات عوائل التنظيم التي تتراوح أعدادهم ما بين (90–100) ألف في المخيمات الحكومية وتحت مراقبة الأجهزة الأمنية، وهذا يمثل قنبلة موقوته إذا ما تم وضع حل جذري لهم.

كما واجهت القوات الأمنية استراتيجية جديدة وهي ما فعله تنظيم (داعش) بعد مرحلة الانحدار في ترك التضاريس السهلة إلى الجبال والمناطق الوعرة ودلتا الأنهار والمناطق الصحراوية، وقسم منهم توغلوا بين السكان المدنيين، وما يترتب عليه من عودة سلسلة الاغتيالات والترهيب (وهذا الأمر ما يزال قائمًا)[14]، الأمر الذي يتطلب البحث عن سياسات أمنية تحاكي حركة التنظيم وحركات الإرهاب ومهددات الأمن الأخرى، من أجل أن لا تعود السياسات إلى ما كانت عليها قبل (2014)، فالسياسات السابقة كانت ردات فعل بعد وقوع الفعل الإرهابي، أي إجراءات مفاجئة وليست قدرات استباقية وقائية للأعداء، ومن هنا وبعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم (داعش) أصبح العراق بحاجة إلى استراتيجيات شاملة للوصول إلى الأمن الشامل، ويتم ذلك بعدة إجراءات وطرق، منها تجديد وتطوير مقاربات مختلفة وتعزيز الجهود لمواجهة التهديدات المستقبلية التي يمثلها التنظيم بعد أن تحول إلى تنظيم سري يستخدم استراتيجية حرب العصابات بأساليب مختلفة.

وبعد فتوى السيد (السيستاني) في الجهاد عام (2014) والتي كان لها الدور الكبير في تحرير الأرض وتم بناء الحشد الشعبي الذي نظم بقانون (40) عام (2016) ليبرز أدوار الفصائل المسلحة، فرغم انضواء هذه الفصائل تحت مؤسسة الحشد الشعبي غير أن هناك خلافًا كبيرًا حول أدوارها ورؤيتها والعقيدة التي تنتمي إليها، فتعد كيانات مستقلة على الرغم من ارتباطها بالحشد الشعبي وفصائل مسلحة ذات أجنحة سياسية يجوز لها التدخل في الشؤون السياسية، وهذا ما يضعها في خلاف وتقاطع مع رؤية الدولة العراقية ويتناقض مع نص الدستور العراقي في المادة الـ (9) وقانون الحشد الشعبي، مما يزيد من حدة الوضع بالإضافة إلى هيمنة هذه الفصائل على القيادة والتحكم في مؤسسة الحشد الشعبي [15]، الأمر الذي جعل الوضع الأمني أكثر تعقيدًا، فقد فشلت الحكومة السابقة في احتوائها أو التعامل معها مما جعل الحكومة العراقية في تحد كبير وهو أن تجعلها تحت السيطرة[16].

ولا بُدَّ من الإشارة إلى الفصائل الموجودة في كردستان العراق وقواتها الأمنية المعروفة باسم البيشمركة التي تقع تحت سيطرة وزارة البيشمركة التابعة للحكومة الإقليمية، ولكن العشرات من كتائبها مرتبطة بالحزبيين السياسيين المهيمنين في الإقليم مما يجعل منها تناقضا مع مبادئ الدستور العراقي، هذه الجماعات لا تتمتع بسلطة حكم مركزية ولها أدوار سياسية وغالبًا ما تكون الأهداف المتنافسة تحديا أمنيا رئيسا للحكومة العراقية.

التحدي الثاني: وهو الذي يتعلق باحتمالية عودة تنظيم (داعش) خاصة بعد الهجمات المتكررة التي شنها التنظيم الإرهابي، إذ تظهر المقارنة السنوية للهجمات الإرهابية التي شنها التنظيم في الربع الأول

من (2019) مقابل الربع الأول لعام (2020) زيادة في الهجمات بنسبة (94%) من (292) في الربع الأول من (2019) إلى (566) في الربع الأول من عام (2020)[17] ويعود ذلك بشكل عام إلى الإرباك في الوضع الأمني وعدم وجود قدرات قتالية كبيرة لإنهاء ملف (داعش) الإرهابي من الجذور[18] بالإضافة إلى الضعف الذي انتاب القوات العراقية بعد خروجها من المعركة ضد (داعش) الإرهابي، واستخدام (داعش) الإرهابي استراتيجية التمركز في مناطق تضاريسية وعرة يصعب على القوات الأمنية الوصول إليها[19] يضاف لذلك الاضطرابات الداخلية بسبب الاحتجاجات الواسعة النطاق ضد الحكومة وانشغال القوات الأمنية في فرض النظام أثناء جائحة كورونا الذي استلزم إعادة الانتشار والتمركز، كذلك غياب التنسيق بين الأطراف التي تخوض المعركة ضده وهي إلى جانب القوات الأمنية كمقرات الحشد الشعبي والحشد العشائري والبيشمركة، إلى جانب ذلك علق التحالف الدولي ضد (داعش) عملياته الجوية والاستخباراتية، وخفض قدرته على تقديم المشورة أو مرافقة القوات العراقية نتيجة تزايد التوتر والضربات المتبادلة بين واشنطن وطهران وحلفائها عقب قرار البرلمان العراقي في (5 – يناير – 2020) بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) ونائب رئيس الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) في (3 – يناير) من العام نفسه، ثم جاءت جائحة (كوفيد –19) لتقوم بعثات التدريب التابعة للتحالف والناتو بتعليق عملياتها لمدة شهرين، وبحلول (29 – مارس) سحبت أستراليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والبرتغال وهولندا جميع المدربين تقريبًا، الأمر الذي وضع الحكومة أمام تحدٍ أمني، وهو مواجهة الإرهاب[20].

المبحث الثاني: مشاكل المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

تعاني المؤسسات الأمنية في العراق بصورة عامة جملة من المشاكل والمعوقات التي تمثل تحديا في سبيل تحقيق الأمن العراقي، فمثلًا تعاني المؤسسات الأمنية من مشكلة المحاصصة، إذ يعتبر النظام البرلماني من أرقى الأنظمة المعمول بها عالميًا، إلا أن تجربته بالعراق شابها الكثير، والسبب يكمن في حداثة التجربة والبناء غير الصحيح حتى وإن عزاها البعض لطبيعة المجتمع العراقي وتكوينه العرقي والطائفي والقومي والمذهبي إلا أن الأمر ليس مبررًا أن تتحول العملية السياسي إلى حصص تُقسم على أسس الطائفة والقومية والمذهب وغياب الكفاءة في تلك المسميات، وهو مؤشر سلبي ولَّد آثارًا عميقة على رأسها الفساد في مختلف مفاصل الدولة، والأخطر ما في الأمر شمول المؤسسة العسكرية والمناصب ذات الأهمية بتلك المحاصصة وهو موضوع يشكل خطورة على أمن الدولة بصورة عامة

وذات نتائج عكسية وربما سقوط مدينة الموصل ومحافظات أخرى بيد تنظيم (داعش) الإرهابي كان أحد مسبباته المحاصصة والفساد في بعض المفاصل العسكرية والأمنية، لذا قسم المبحث على الآتي:

المطلب الأول: ضعف القدرات الأمنية والعسكرية

من الحقائق المسلَّم بها أن المؤسسة العسكرية تعد من المؤسسات السيادية، والتي تتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي أو السلطة السياسية الحاكمة، ومن المهام التي تقوم بها إضافة إلى مهمتها في الدفاع عن الدولة ضد التهديدات التي تستهدف وجودها وسيادتها- إعداد وتنشئة الأفراد وبناء شخصيتهم وترسيخ عقلية المواطنة في سلوكهم وتفكيرهم فتكون بيئة للاندماج الاجتماعي وتوحيد مكونات المجتمع وتجميع أفراده وتوجيههم نحو أداء مسؤوليات مشتركة وهي المكان الذي تعاد فيه عملية إعداد الفرد ليكون مواطنًا منضبطًا ومنظمًا[21].

وتشكل البيئة العسكرية المكان الملائم لتنشئة الأفراد أثناء تأدية الخدمة الالزامية التي تُفرض على كل المواطنين، وهي البديل للتعامل مع القصور الثقافي للأسرة والمجتمع في إعداد الفرد على أساس الانتماء الوطني وإزالة الحواجز بين المكونات الاجتماعية في المجتمعات ذات النسيج التعددي، من خلال توحيد الأفراد على هدف يجمعهم وهو حماية الوطن، وتحقق المؤسسة العسكرية من خلال هذا الدور تجاوز الضعف المجتمع وهشاشته وعدم تماسكه؛ بسبب سيادة الولاءات العرقية والدينية والطائفية على الولاء للوطن، ويكتسب الفرد خلال وجوده في هذه المؤسسة ثقافة المجتمع الوطني الشامل بضوء الأفكار والمبادئ التي تضعها الدولة ونظامها السياسي في إطار من العمل المؤسسي المبني على الانضباط والالتزام الذي تتميز به المؤسسة العسكرية[22].

فبالرغم من وجود أكثر من مليون منتسب أمني بشتى الصنوف ووجود قوات نخبة وقوة ضاربة وتدخل سريع إضافة إلى هيأة الحشد الشعبي والتي تمرست قواتها على مكافحة الإرهاب، إلا أن الخروق الأمنية لا تزال قائمة وذلك لضعف العامل الاستخباري، وهو مؤشَّر منذ البدء بتشكيل القوات الأمنية وحتى اليوم، المشكلة أن الخطط التقليدية ليست ناجحة بما أن العدو ليس تقليديا، فالكثرة بالعدد أو التسليح الخاطئ أو ضعف التعامل مع المعلومة أدت بمشاكل أمنية شاسعة، فالجهد الاستخباري هو أساس العمل الأمني مع تطور وسائل وأدوات العدو والجماعات المسلحة والإرهابية وعصابات الجريمة ينبغي أن يقابلها تطور فني استخباري معلوماتي شاسع وكشف العمليات قبل تنفيذها والوصول للجناة بأسرع وقت ممكن[23] .

ضعف الهوية والوعي السياسي لدى الأفراد، بل وتدهورها في أحيان كثيرة مرده إلى أن القيادات السياسية لم تلتف حول رؤية موحدة لعراق موحد[24]، بل إن كل فريق اتجه لعرض وطرح رؤية سياسية

للعراق مما أدى إلى تزايد التجاذبات السياسية التي أخذت تهدد استقرار العراق وأمنه الوطني؛ لأنها كانت تتحول أحيانًا إلى صراعات مسلحة على مستوى الشارع العراقي وإن كانت محدودة إلا أنها بالنتيجة تعكس عدم الاتفاق على رؤية موحدة للعراق، كما أن العامل الآخر الذي أوجدته حالة الفراغ السياسي والمؤسسي في العراق دفع قطاعات كبيرة من العراقيين إلى التشبث بانتماءاتهم الفرعية بحثًا عن الأمن والحماية، مما أفسح المجال لبروز دور سياسي واجتماعي لتكوينات جديدة تمثلت بالعشيرة، خاصة وأن سلطات الاحتلال استعانت بعدد من شيوخ العشائر لإدارة بعض المناطق والمدن العراقية[25]، وتمثلت هذه الظاهرة بتأسيس المجالس والروابط العشائرية، وهذا بدوره يعكس الانقسام والضعف الناجم عن انشطار العديد من العشائر ورغبتها في الوصول إلى صناعة القرار والتأثير فيه وفقًا لمصالحها الضيقة وليس لمصلحة الدولة، وهذه الظواهر استفاد منها الاحتلال من أجل توظيفها سياسيًا في إضعاف مراكز القوى المعارضة وإنشاء مراكز بديلة مؤيدة لها، وهو بدوره أدى إلى تمدد دور نفوذ العشائر في بعض التنظيمات السياسية كالأحزاب، والتي أصبح فعلها امتدادا لهذه التكوينات وأضعف من قدرتها على استقطاب المواطنين استنادًا إلى الأُطر الفكرية وبرامج السياسة الوطنية[26].

لذلك على الحكومة العراقية النهوض بالمؤسسة العسكرية وجعلها إحدى الوسائل – إضافة إلى مهامها الدفاعية– لتحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي بين مختلف المكونات للوصول إلى درجة التجانس، فهي بحاجة إلى إعادة العمل بنظام الخدمة الإلزامي للفرد وتفعيل المادة (9/ ثانيًا) التي أكد عليها الدستور العراقي النافذ والمتعلقة بتنظيم خدمة العلم من أجل تهيئة أفراد مدربين ومنظمين لرفد الدولة بالقدرات اللازمة لمواجهة الأزمات مثل محاربة الإرهاب، حيث يشكلون في هذه الحالة البديل الأمثل للدولة بدلًا من اللجوء إلى استنفار جماعات غير مدربة ومؤهلة، وغير منضبطة أحيانًا وترتبط بجهات وأحزاب مختلفة مما يوقع السلاح خارج سيطرة الدولة فيتعارض ذلك مع هدف بناء المواطن والمجتمع وضمان أمنه واستقراره.

المطلب الثاني: الفساد المالي والإداري

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية ترتبط بوجود الإنسان نفسه، انعكس ذلك على الأنظمة السياسية بكافة مفاصلها حتى أصاب المؤسسات الأمنية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: ما هو سياسي، وتشريعي، وإداري، وتنظيمي، واجتماعي ولا نغفل الجانب الاقتصادي الذي يمثل السبب الرئيس في عملية الفساد المالي والإداري.

إن زيادة الإنفاق الأمني على حساب القطاع العام الخدمي والإنتاجي لا يعني سوى المزيد من الخلل في توزيع الموارد[27] بمعنى أن توجه الحكومة بزيادة الإنفاق على السلاح وبناء القوات العسكرية الإضافية يعمق من المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة واستشراء الفساد المالي والإداري[28]

ولعل الفساد المالي هو الذي أنهك الدولة وأوصلها إلى مرحلة الوهن، ولولا الفساد لاستطاع العراق أن يبني وينمي منظومته العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الميزانيات الانفجارية التي كان يعتمدها في كل عام، لكن غياب الوعي الحقيقي وضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل عمل الأحزاب مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد وظهور مافيات السياسة، وإن هذا الشكل من الفساد لم يؤدِ إلى عرقلة عملية التنمية فحسب بل ساعد أيضًا على تمويل عمليات الإرهاب وتهديد الأمن الوطني، إذ إن الكثير من الأنشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة والإرهابية كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في نص تصريحات السفارة الأمريكية في بغداد وتقرير أجهزتها المخابراتية، وقدر حجم الفساد وتكاليفه على العراق سنويًا بأكثر من (4) مليار دولار أي ما يمثل حوالي (8%) من حجم الناتج القومي الإجمالي، وتلك المبالغ الهائلة تذهب إلى تمويل العمليات المسلحة، وهي عبارة عن أتاوات وعمليات ابتزاز، لكن النسبة الأكبر منها هو عوائد تهريب النفط إلى الخارج، إذ يمثل هذا الشكل من الفساد الخطر الحقيقي على أمن الدولة الوطني وهو ناتج من ضعف الوعي السياسي، والأعظم من ذلك أن من يتورط به هم بعض المسؤولين العراقيين والذين يوفرون الدعم للجهات إرهابية مسلحة بعوائد سنوية تقدر بنحو مائة مليون دولار سنويًا[29].

إن المثال الحي لنتائج الفساد الكارثية على العراق هو ما حدث في الموصل ثاني أكبر المدن العراقية، فنتيجة للفساد وقلة الوعي كان جميع مدراء الدوائر الحكومية تقريبًا متورطين في دعم الإرهاب مقابل بقائهم في مناصبهم وإبعاد منافسيهم تحت تهديد الإرهابيين المنتفعين من أولئك المدراء وكبار شخصيات الأمن وحتى ضباط في الجيش من أجل مصالح شخصية وسياسية[30] وحسب أحد التقديرات، فإن دخل تنظيم داعش الإرهابي الشهري من تلك الأتاوات إضافة إلى الدعم المقدم لها من شركات البناء والمقاولات وشركات الهواتف الخلوية والمطاعم وغيرها كان يبلغ حوالي (8) ملايين دولار، من هذا الدعم استطاع تنظيم (داعش) توفير الأموال والأسلحة لمقاتليه، وبالتالي سقوط الموصل وبعض المدن العراقية في قبضته[31].

الفساد الإداري والمالي أنهك الجيش في المناطق المختلفة ذات التوترات المتصاعدة، وبدأت تتسع مساحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأمنية حتى أوجدت حالة عدم الشعور بالمسؤولية من قبل أفراد الجيش، وظهرت ظاهرة ما يسمى بالجنود والمراتب الفضائيين، وهم أفراد القوى الأمنية المتسربون من أداء الواجب مقابل دفع نصف رواتبهم للضباط والقادة الأمنيين، إضافة إلى الأسماء الوهمية التي يتقاضى الضباط والقادة الأمنيون رواتب بأسمائهم الوهمية[32]. وكانت أغلب الأموال التي ترصدها الحكومة في مواجهة الإرهاب أو كموازنات عسكرية وأمنية للتسليح والتدريب وشراء المعدات، أما أن تنهب أو يتم التعاقد على نوعيات رديئة خارج الخدمة [33].

بحسب الإحصائيات الرسمية، يبلغ عدد منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية بمختلف عناوينها حوالي مليون وثلاثمائة ألف عنصر، وهذا عدد كبير، والمفارقة أن الأوضاع الأمنية لم تتحسن مع الزيادة المستمرة في أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية، بل على العكس، فإنها إن لم تكن قد تراجعت، فقد بقيت على حالها من الضعف والاختراق والسلبية.

– الجيش العراقي وبحسب ما هو معروف يتألف من (17) فرقة عسكرية إلى جانب تشكيلات الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية، وجهاز المخابرات وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب، وفي ظل كل ذلك فإن مستوى الأوضاع الأمنية لا يتناسب مع هذا الكم الهائل من المنظومات الأمنية والعسكرية.

إضافة إلى ذلك فإن الميزانية المخصصة للمؤسسات الأمنية والعسكرية من الميزانية العامة للدولة في كل عام كبيرة جدًا مقارنة بالأموال التي تخصص لقطاعات التربية والتعليم والصحة والإسكان وبقية المجالات، ففي كل عام لا يقل الإنفاق على تلك المؤسسات عن عشرين مليار دولار، لكن للأسف الشديد لا نلمس أية تغييرات إيجابية، فالتفجيرات مستمرة، والإرهابيون يعيثون قتلًا وذبحًا بأبنائنا في مناطق ومدن مختلفة من بلدنا العزيز [34].

إن التبذير في موازنة الدفاع بشراء معدات وأسلحة لا يحتاج إليها الجيش في حربه شكّل معضلة حقيقية أثرت في أداء وبناء القوات المسلحة العراقية بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري المتعلق باستراتيجية التسليح والتجهيز، ومن ذلك صفقات الفساد الكبيرة التي كان لها تأثير كبير في استيراد أسلحة قديمة لا تواكب التهديدات المحتملة[35]، كما أن أكثر العقود المقترحة اقتناء أسلحة تقليدية لمواجهة عدو نظامي وتقليدي، فيما كان من الممكن استغلال مبالغها في التعاقد على تسليح الجيش بما يوفر له سرعة الحركة والمرونة العالية والتدخل السريع وتطوير الاستخبارات وتدريب الجيش على الأعمال القتالية

الخاصة، كما تعددت المؤسسات التدريبية للجيش العراقي الجديد وغالبها من الخارج وبنظام الصفقات التجارية[36].

فقد اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخفيض نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للأمن والدفاع لكونهما الهدف الأكثر اهمية والأكثر إلحاحًا في أجندة جميع الحكومات كما أن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفه وأسلحته فحسب بل يتجاوزه إلى صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية التي تقدم العون أو تحل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن سواء كانت تتبع رئاسة الحكومات أم وزارات أخرى[37]، فالإنفاق العسكري تنبع أهميته من كونه يخدم الهدف الاستراتيجي للجيش وهو الأمن والدفاع فيشمل بالإضافة إلى نفقات الدفاع الإنفاق على المؤسسات الأمنية الأخرى مثل مكافحة الإرهاب المكون من (12000) عنصر وهيأة الحشد الشعبي منذ عام (2016) المكون من أكثر من (122000) عنصر ومجلس الأمن الوطني، فضلًا عن الإنفاق على وزارة الداخلية التي تضم تشكيلات تهدف إلى القيام بالعمليات الأمنية ومكافحة الإرهاب[38].

من ذلك يتضح: أن الفساد يعد سببا في زيادة حدة الإرهاب والعنف لما له منه صلة مباشرة في الهيكلية الإدارية ولا سيَّما في المؤسسات ذات الطابع الحساس مثل الأمن والدفاع، إذ يمكن أن يضر بوجه خاص بالسلام والاستقرار كونه يسهم في إشعال فتيل المواجهات العنيفة وتوسيع نطاق الصراعات وتعزيز مكانة الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث: أثر التنافس السياسي على المناصب الأمنية والعسكرية

بالرغم من المتغيرات الجذرية التي طرأت على نظام الحكم السياسي في العراق بعد عام (2003) لم تنجح الإدارات الحكومية في إحكام نظام الحكم وحمايته من الفساد الإداري والمالي، ويلاحظ المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي التدهور الحاصل على الأداء الحكومي بشكل عام، وهو ما يؤشر خللًا في النظام الإداري، ويعود ذلك إلى عدة أسباب فهي كثيرة ومتشعبة، ومن بينها الولاء الوطني للدولة[39]، الأمر الذي ينتج عنه غياب الشعور بالمسؤولية وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة الوطن[40].

وإن غياب المهنية في داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، إلى جانب استفحال التنافس والتناحر من أجل الحصول على مناصب خاصة، الأمر الذي وصل إلى بيع وشراء المناصب بمبالغ باهضه، أضعف تلك المؤسسة، وجعلها عاجزة عن أداء مهامها وأدوارها ووظائفها بالشكل الصحيح والتنافس المحموم على المواقع والامتيازات. ويعود ذلك إلى سببين [41]:

1. تحول المنصب أداة إلى تكريس السلطة وحصرها في الكتل السياسية الكبيرة مع ضياع مفهوم المعارضة الحقيقية داخل النظام السياسي.
2. إقامة نسيج محاصصي وطائفي يقوم على أساس توزيع المناصب الحكومية من وزارات ودوائر غير مرتبطة بوزارات وهيئات مستقلة ولجان مجلس النواب على الصعيد الاتحادي ومناصب المحافظ ونوابه ورئيس مجلس المحافظة ونوابه ولجان مجلس المحافظة، على الكتل الحاصلة على مقاعد برلمانية أو مقاعد محلية في مجالس المحافظات بنسبة تمثيلها مما أفرز نظامًا غايته الحصول على مكاسب أكبر ومناصب أفضل يجانب الديمقراطية ويقترب من حقوق الحكام لا المحكومين[42]، فبدلًا من توجيه الاهتمام للنظام السياسي حول التنمية والعدالة والمساواة انصب الصراع على المناصب المهمة ذات التمويل الأكبر من حصة الموازنة والتي تمثل الثقل الأكبر من التمويل كالوزارات الأمنية والعسكرية[43].

هذا التغيير جاء نتيجة تدخل الولايات المتحدة استعملت فيه الأداة العسكرية التي عملت على إسقاط النظام وعملت على حل معظم مؤسسات الدولة ومنها الأمنية، مما أوجب استحداث مؤسسات أمنية وكادر وظيفي جديد مناسب للاضطلاع بمهام الأمن في العراقي، وفي الواقع تغلب عنصر المحاصصة لتولي تلك المناصب والأدوار الرئيسة والوسيطة في الأجهزة والمؤسسات التنفيذية والرقابية للدولة وأهمها الأمنية، الذي تخلله الصراع الخفي والمعلن، الأمر الذي زاد من صعوبة الأداء الأمني والعسكري[44].

ومع هذه الإخفاقات تبرز الحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري لتدارك الوضع لا سيَّما مع ارتفاع عدد ضحايا الإرهاب وانتشاره الذي هيمن على ثلث مساحة العراق تقريبًا ولمدد زمنية ليست بالقليلة تزامن مع سوء تقديم الخدمات وقلتها، فضلًا عن ظهور بدايات الانهيار الاقتصادي لا سيَّما ذلك المرافق لانهيار أسعار النفط كونه الممول الرئيس للموازنة العامة ومع استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري وتدني مستويات التعليم.

من ذلك يتضح: أن التغيير الذي شهده العراق والمؤسسات الأمنية فيه منذ عام (2003) وما رافق ذلك من تغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، برزت معه تحديات مست حتى تسنم المناصب الأمنية والعسكرية نتيجة التنافس المحموم على تقلد هذه الوظائف وبفعل انعدام الشعور بالوطنية الخالص وأصبح الهدف العام هو لاعتبارات شخصية منها ما هو متعلق بالأُمور الشكلية ومنها ما هو متعلق بانعدام الأمانة والفساد المالي والإداري.

الخاتمة

أن الأمن هو مطلب فطري لدى الكائنات الحية، فمنذ خليقة الإنسان اهتم بالأمن لتوفير حياة كريمة، فهو يعتبر ركيزة أساسية من ركائز الحياة، شأنه لا يقل عن شأن الغذاء، فلا يمكن أن نتصور وجود حياة بدون توفر عنصر الأمن، ولقد عانى العراق كثيرًا من الخروقات الأمنية الداخلية أو الخارجية التي جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها انتشار السلاح خارج منظومة الدولة بالإضافة إلى المحاصصة في المناصب الأمنية وزيادة التدخل الخارجي ودور دول الجوار إلى جانب الوجود الأمريكي والأجنبي، وتنامي الجماعات الإرهابية كتنظيمي (القاعدة وداعش)، وضعف الجانب التشريعي الأمني أو عدم تطبيقه حرفيًا للاستفادة منه.

جميع تلك العوامل أسهمت في زعزعة الاستقرار الأمني مما أثر بالسلب على التوجهات الحكومية والسياسات الأمنية العامة بشكل كبير، كما تبين وجود علاقة متبادلة بين الأمن والعوامل الأخرى، إذ إن انعدام الأمن أسهم في تقليل فرص الاستثمار والإعمار وضياع جزء كبير من الموازنة للحفاظ على الأمن المفقود، الأمر الذي تجسد بصورة استنزاف الموارد البشرية والمادية وتفشي الفساد السياسي والمالي وزيادة معدلات البطالة وتنامي الفقر، وبالرغم من إعطاء الحكومات المتعاقبة الأولوية لتنفيذ السياسات الأمنية وبالرغم من نجاح بعضها إلا أن التهديدات ما زالت مستمرة.

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها هي:

1. تعد المؤسسات العسكرية والأمنية التي تعمل تحت سقف البيروقراطية الأمنية في العراق من بين أهم مؤسسات الدولة في معظم فترات التاريخ الحديث للبلاد.
2. مثّل عام (2014) تحولًا دراماتيكيًا فظيعًا في التاريخ السياسي العراقي الحديث ولا سيَّما بعد أن استولت العصابات الإرهابية والجماعات الخارجة عن القانون (داعش الإرهابي) على مدينة الموصل بادرت الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية السريعة لمواجهة حالة الانهيار في صفوف القوات المسلحة في إطار خطة أمنية عاجلة ركزت على التحسب لأخطار متحملة تهدد العاصمة، على أثر ذلك كان التوجه نحو إيجاد جيش مساند قوامه من المتطوعين ودفعه إلى المعركة لمواجهة الخطر الأمني، فتأسس الحشد الشعبي عام (2014) بصدور فتوى المرجع الأعلى السيد (علي السيستاني) بمشاركة متطوعين من أجل المحاربة ضد تنظيم داعش.
3. بقيت المؤسسة العسكرية والأمنية في مشكلة تباين في التنظيم وشكل الهيكل الإداري والمراجع العسكرية الواجب اتباعها، واُستنسخ هيكل بناء القوات العراقية من الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي.

4. أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف وعرقلة العملية الأمنية للارتباط المباشر ما بين المؤسسات السياسية والأمنية وما بين حياة المواطن بصورة مباشرة، فلم تكن عملية تشكيل مؤسسة سياسية بالأمر السهل وإنما كانت عملية معقدة وارتجالية في كثير من مراحلها، فعملية إصلاح النظام السياسي لم تكن ممكنة بصورة يسيرة.
5. إن العوامل الاجتماعية والثقافية مهمة جدًا في تشكيل الدافع لدى المواطنين والنخبة من أجل العمل الإيجابي تجاه المواطن، فإن طبيعة التكوين الاجتماعي للدولة وتفعيل الهوية الوطنية لكل شعب هي الأخرى تعد عوامل داعمة للعمل الجمعي الأمر الذي يصب في تعزيز الأمن الوطني.

الهوامش

(1) أحمد عبد القادر القيسي، الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور، مجلة دراسات عراقية، العدد3، السنة الأولى، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005، ص63.

(2) اسعد طارش عبدالرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 المغرب العربي انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص93.

(3) مجموعة باحثين، أهم الأحداث التي مر بها العراق عام (2016)، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2017،ص20.

([4]) Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, University of Baghdad, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations ,Resmilitaris, Vol. 13 No. 1, 2022.

(5)مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص21-22.

(6) جيمس آندرسون، صنع السياسة العامة، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، ص45.

(7) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص12.

(8) Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, University of Baghdad, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Vol. 46, Issue. 2, Appendix 2, 2019, p48.

(9) حارث حسن، عربة الثورة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 6 مارس 2020، متوفر على :-https://carnegie-mec.org/diwan/81226

([10]) Seth J. Frantzman: Iraq's new prime minister needs to take control of his security forces, 16 June 2020, available at: https://foreignpolicy.com/2020/06/16/mustafa-al-kadhimi-iraq-security-forces/

(11) بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد46، العدد2، الملحق2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، 2019، ص428.

(12) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 28 أبريل2017، ص3-4.

(13) ماجد القيسي، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 1، العراق، 2019.

([14]) KRISHNADEV CALAMUR, ISIS Never Went Away in Iraq, The Atlantic monthly Washington Group, AUG 31 2018, available at: 18/archive/international/com.theatlantic.www://https/08/569047/isis-iraq/

([15]) Inna Rudolf, the future of the popular mobilization forces after the assassination of Abu Mahdi al- Mohandas, foreign policy research institute, Philadelphia, april2020,p4.

(16) ماجد القيسي، العراق : الخطوات العسكرية اللازمة للقضاء على فلول داعش في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية
، 7 مايو 2020، متوفير على: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/pics/waronISIS.jpg

([17]) Michael Knights and Alex Almeide, Remaining and Expanding: the recovery of Islamic state operations in Iraq in 2019-2020.CTC Sentinel, may 2020,p1.

(18) هشام الهاشمي، تنظيم داعش في الربع الأول من عام (2020)، مركز سيار للتحليل وإدارة التوقع، بغداد،2020، ص1.

(19) هارون ي. ومايكل نايتس، انبعاث تنظيم الدولة الإسلامية في زمن كوفيد -19 من الهزيمة الى التجدد في العراق وسوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3322، 29 مايو 2020، متوفر على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-

(20) عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيربت، عمان، 2020، ص11-12.

(21) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012، ص185.

(22) التقرير الاستراتيجي العراقي عام (2008)، العقيدة العسكرية الجديدة (الدواعي والمنطلقات والمضامين) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ص190-191.

(23) حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، دبي، 2004، ص27.

(24) عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، ابعاد التداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في العراق بعد عام 2008م، مجلة دراسات دولية، العدد82، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2020، ص84.

(25) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص27.

(26) ف. جورج غيتس، الديمقراطية والإرهاب في الشرق الأوسط، ترجمة: فالح حسن، مجلة جدل، العدد الأول، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص8.

(27) عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص90.

(28) سامح فوزي، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، بحث ضمن كتاب مخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015 ص74.

(29) فوزية خدا كرم عزيز، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 207، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، 2013.، ص87 -88.

(30) أيمن الظواهري، حاوره: محرر مجلة اغتراب، بعنوان: داعش والقاعدة أبناء شرعيون لتيار التكفير ونهايتهم مرتبطة بوجود رؤية جماعية، مجلة اغتراب، العدد 1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2016، ص48.

(31) باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015، ص52-53.

(32) مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير، أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم 4، بغداد، 2016، ص67.

([33]) Hameed, Muntasser Majeed.2022., University of Baghdad, "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal, Vol.22, No.1(Jun): pp.1-24.https://journal.ipripak.org/wp-content/uploads/2022/06/Article-1-IPRI-Journal-XXII-I-Dr.-Muntasser-Majeed-Hameed.pdf

([34]) Muntasser, M. H., University of Baghdad, 2022. "State-building and Ethnic Pluralism (in Iraq after 2003."Журнал политической философии исоциологии политики «Полития. .Анализ. Хроника. Прогноз». 104. No.1, 2022, pp.110-130

(35) ريام علي حسين، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بعد عام (2014)، ورقة بحث منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، متوفر على:
./https://www.bayancenter.org/2021/12/7858

(36) عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، إشكالية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية واثرها في أداء النظام السياسي العراقي (المعوقات والحلول)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد17، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019، ص102.

([37]) Tobias B. ohmeit and Govinda Ciayton, Auxiliary force structure: paramilitary forces and pro- government militias, university of kent, 15january, 2016,p1.

([38]) نبيل الموسوي، من ربح ومن خسر في موازنة العراق لعام (2019)؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسة المالية، 2 يناير 2019، ص10، متوفر على :
http://iraqieconomists.net/ar/2019/02/01/%d8%a3-%d8%af-%d9%86%d8%a8%d9

([39]) رحيم حسين موسى ودعاء إبراهيم، الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، بحث ضمن مؤتمر، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2018.

([40]) المصدر نفسه.

([41]) اسعد طارش عبدالرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص412.

([42]) عدنان عاجل عبيد، دستورية إلغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية بالقرارات الإصلاحية في العراق، مجلة الكوفة للقانون والعلوم السياسية، المجلد27، العدد1، 2016، 164.

(43) Hameed, Muntasser Majeed., University of Baghdad, 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas, Vol. 37 No. 65, 2020, pp.346-361.

(44) عمر جمعة عمران وعمار سعدون البدري، تحديات الوظيفة الأمنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصر (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد70، جامعة بغداد، 2017، ص135.

قائمة المصادر

1. بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد46، العدد2، الملحق2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، 2019.
2. اسعد طارش عبدالرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 المغرب العربي انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.
3. اسعد طارش عبدالرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص412.
4. عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، ابعاد التداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في العراق بعد عام 2008م، مجلة دراسات دولية، العدد82، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2020.
5. عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، إشكالية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية واثرها في أداء النظام السياسي العراقي (المعوقات والحلول)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد17، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019.
6. أحمد عبد القادر القيسي، الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور، مجلة دراسات عراقية، العدد3، السنة الأولى، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005.
7. مجموعة باحثين، أهم الأحداث التي مر بها العراق عام (2016)، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2017
8. جيمس آندرسون، صنع السياسة العامة، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع 2001
9. سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002
10. حارث حسن، عربة الثورة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 6 مارس 2020، متوفر على :https://carnegie-mec.org/diwan/81226
11. Seth J. Frantzman: Iraq's new prime minister needs to take control of his security forces, 16 June 2020, available at: https://foreignpolicy.com/2020/06/16/mustafa-al-kadhimi-iraq-security-forces/

12. ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 28 أبريل2017.
13. ماجد القيسي، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 1، العراق، 2019.
14. KRISHNADEV CALAMUR, ISIS Never Went Away in Iraq, The Atlantic monthly Washington Group, AUG 31 2018, available at: 18/archive/international/com.theatlantic.www://https/08/569047/isis-iraq/
15. Inna Rudolf, the future of the popular mobilization forces after the assassination of Abu Mahdi al- Mohandas, foreign policy research institute, Philadelphia, april2020.
16. ماجد القيسي، العراق : الخطوات العسكرية اللازمة للقضاء على فلول داعش في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 7 مايو 2020، متوفير على: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/pics/waronISIS.jpg
17. Michael Knights and Alex Almeide, Remaining and Expanding: the recovery of Islamic state operations in Iraq in 2019-2020.CTC Sentinel, may 2020.
18. هشام الهاشمي، تنظيم داعش في الربع الأول من عام (2020)، مركز سيار للتحليل وإدارة التوقع، بغداد،2020.
19. هارون ي. ومايكل نايتس، انبعاث تنظيم الدولة الإسلامية في زمن كوفيد -19 من الهزيمة الى التجدد في العراق وسوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3322، 29 مايو 2020، متوفر على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-
20. عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيربت، عمان، 2020.
21. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012.
22. التقرير الاستراتيجي العراقي عام (2008)، العقيدة العسكرية الجديدة (الدواعي والمنطلقات والمضامين) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد.
23. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، دبي، 2004.
24. ف. جورج غيتس، الديمقراطية والإرهاب في الشرق الأوسط، ترجمة: فالح حسن، مجلة جدل، العدد الأول، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2006.
25. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
26. سامح فوزي، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، بحث ضمن كتاب مخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015.
27. فوزية خدا كرم عزيز، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 207، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، 2013.

28. أيمن الظواهري، حاوره: محرر مجلة اغتراب، بعنوان: داعش والقاعدة أبناء شرعيون لتيار التكفير ونهايتهم مرتبطة بوجود رؤية جماعية، مجلة اغتراب، العدد 1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2016.
29. باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015.
30. مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير، أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم 4، بغداد، 2016.
31. ريام علي حسين، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بعد عام (2014)، ورقة بحث منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، متوفر على:
https://www.bayancenter.org/2021/12/7858
32. نبيل الموسوي، من ربح ومن خسر في موازنة العراق لعام (2019)؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسة المالية، 2 يناير 2019، ص10، متوفر على :
http://iraqieconomists.net/ar/2019/02/01/%d8%a3-%d8%af-%d9%86%d8%a8%d9
33. رحيم حسين موسى ودعاء إبراهيم، الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، بحث ضمن مؤتمر، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2018.
34. عدنان عاجل عبيد، دستورية إلغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية بالقرارات الإصلاحية في العراق، مجلة الكوفة للقانون والعلوم السياسية، المجلد27، العدد1، 2016.
35. عمر جمعة عمران وعمار سعدون البدري، تحديات الوظيفة الأمنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصر (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد70، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2017.
36. Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, University of Baghdad, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations ,Resmilitaris, Vol. 13 No. 1, 2022.
37. Hameed, Muntasser Majeed.2022., University of Baghdad, "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal, Vol.22, No.1(Jun): pp.1-24.https://journal.ipripak.org/wp-content/uploads/2022/06/Article-1-IPRI-Journal-XXII-I-Dr.-Muntasser-Majeed-Hameed.pdf
38. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, University of Baghdad, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Vol. 46, Issue. 2, Appendix 2, 2019, p48.
39. Muntasser, M. H., University of Baghdad, 2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003."Журнал политической философии исоциологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз». 104. No.1, 2022, pp.110-130.
40. Hameed, Muntasser Majeed., University of Baghdad, 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas, Vol. 37 No. 65, 2020, pp.346-361.
41. Tobias B. ohmeit and Govinda Ciayton, Auxiliary force structure: paramilitary forces and pro- government militias, university of kent, 15january, 2016.